التأثيرات السياسية للأمن الأسري في العراق

م.د علي سعدي عبدالزهرة

جامعة النهرين-كلية الحقوق

ali.saadi@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

إن الأمن الأسري يؤدي دوراً كبيراً في الحفاظ على بنية المجتمع وفي مواجهة الانحرافات والسلوكيات المتطرفة، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، وبعد عام 2003 عرف العراق التغيير السياسي ودولة قائمة على المؤسسات الدستورية تؤمن بالديمقراطية، إلا أن الأخير واجه عدة تحديات لاسيما بروز خطاب الكراهية والتطرف من قبل بعض الأطراف السياسية وظهور ظواهر غريبة لم يعده المجتمع كالمخدرات والعنف مما أدى إلى ارتفاع الجرائم، فضلاً عن ارتفاع الفقر والبطالة، كل هذا أثر على حالة الاستقرار السياسي، مما أثر سلباً على الأمن الأسري في العراق، الأمر الذي انعكس على بناء الدولة الحديثة.

Abstract

Family security plays a significant role in preserving the structure of society and confronting deviations and extremist behaviors, which in turn leads to strengthening political stability. After 2003, Iraq witnessed political change and a state based on constitutional institutions that believed in democracy. However, the latter faced several challenges, especially the emergence of hate speech and extremism by some political parties and the emergence of strange phenomena that society was not used to, such as drugs and violence, which led to an increase in crime, in addition to rising poverty and unemployment. All of this affected the state of political stability, which negatively affected family security in Iraq, which was reflected in the construction of the modern state.

المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد 9

المقدمة

في ظل الاضطرابات السياسية والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، أدى ذلك –في نهاية المطاف– إلى عولمة العالم، الأمر الذي أنعكس على منظومة القيم الاجتماعية، وهذا بدوره أثر على الأمن الأســـري، إذ إن الأخير هو أســـاس بنية المجتمع، وهو بداية ونهاية تقدم الدولة وازدهارها أو انحلالها، فالأمن الأسـري يضـمن لأفراده ممارسـة حقوقهم دون أي تدخل من قبل أجهزة الدولة إلا في حدود الدسـتور والقانون، وأن توفير كل مقومات الاسـتقرار السـياسـي يكون عبر حكم عادل يضـــمن حقوق المواطنين، وبالمقابل، لدى أفراد المجتمع واجبات وبهذا يتحقق الاستقرار السياسي الذي ينعكس بدوره إيجاباً على الأمن الأسري، وبعد عام 2003 عرف العراق انعطافاً كبيراً نحو التحول الديمقراطي عبر بناء دولة قائمة على مؤسسات دستورية تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ومبدا الفصل بين السلطات والتعددية السياسية، إلا أن هذا التحول الديمقراطي واجه عدة تحديات أبرزها علو الولاءات الضيقة الفرعية على حساب الولاء للوطن، وبروز خطاب الكراهية والتطرف بين الحين والأخر، أدى بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، وهذا الأمر انعكس على الأمن الأسري، والأخير يتحقق عند وجود دولة تؤمن بالمواطنة كهدف أساسي لها، كما تعد ظاهرة انتشـار المخدرات من أخطر المشـكلات التي تؤثر على الأمن الأسـري، لما لها من آثار تهدد أمن الدولة واسـتقرارها وتقدمها، إذ يتمخض عن هذه الظاهرة ممارسـات سـلبية لم يعهدها المجتمع كالانحراف السلوكي والعنف الأسري وغيرها من الظواهر السلبية التي تؤثر على الأمن الأسـري، كما يعد الفقر والبطالة من أبرز المشـكلات الاقتصـادية التي تعاني منها المجتمعات وتدفع نحو الانحراف، وهذا بدوره يؤثر على حالة عدم الاسـتقرار السـياسـي عبر عدم الامتثال للقانون ويضـعف الشـعور بالانتماء الوطني، الأمر الذي يؤثر على بناء الدولة نتيجة ضـعف الأمن الأسري، وعلى ضـوء ذلك تم تقسـيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأمن الأسري في العراق، في حين تناول المبحث الثاني أثر جرائم المخدرات على الأمن الأســـري في العراق، أما المبحث الثالث تناول تأثير الفقر والبطالة على الأمن الأسري.

تكمن إشـكالية البحث من أن الأمن الأسـري في العراق يواجه عدة تحديات أهمها ظاهرة عدم الاســتقرار الســياســـي وبروز ظواهر غريبة لم يعده المجتمع العراقي كالمخدرات والتطرف

وغيرها، فضـلاً عن التحديات الاقتصـادية المتمثلة بارتفاع حالة الفقر والبطالة، لذلك تحاول هذه الإشكالية الإجابة على التأثيرات البارزة التي أثرت سلباً على الأمن الأسري العراقي وما لها من آثار خطيرة على بنية المجتمع، وانعكاساتها على بناء الدولة.

وتنطلق فرضـــية البحث كلما كانت الدولة قوية وقادرة على مواجهة التحديات والظواهر الدخيلة في بنية المجتمع، انعكس أيجاباً على الأمن الأسري، وبدوره تتحقق دولة المواطنة القائمة على وجود قوانين تؤمن بالحقوق والواجبات.

واعتمدنا على المنهج الوصـفي التحليلي، وذلك لوصـف الأمن الأسـري في العراق، كما اعتمدنا على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات (التأثيرات السياسية) وتحويلها إلى مخرجات على شكل استقرار في المجتمع العراقي.

المبحث الأول: تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأمن الأسري في العراق

تعد الأسرة مدرسة لأفرادها، فهي التي تقوم بدور التنشئة الاجتماعية الصحيحة كما أنها تعمل على نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل وتعودهم على التقاليد المرعية في المجتمع، ولاسيما ما يتعلق منها بالتربية الحسنة والسلوك والآداب العامة والدين، ومن ثم فهي نواة المجتمع وأسـاس تكوينه، فإذا كان النظام الأسـري في مجتمع ما منحلاً وفاسـداً فأن هذا الفسـاد ينعكس ويتردد صـــداه في المجتمع بأكمله، وإما إذا كان النظام ســـليماً وقوياً فان هذا ينعكس في حياة المجتمع ويساعد على تدعيمه وتقويته[1]، فالأسرة قوام المجتمع وهي صمام الأمان لاستمرار بقاء الدول وازدهارها، وتظهر أهميتها خصـوصـاً بعد التحولات الكبيرة التي يشـهدها العالم لاسيما من المنظور المادي والقيمي الأخلاقي والاجتماعي اللذان ســاهما إلى حد بعيد في اســتحداث نمط جديد للأسرة يعاني هشاشة واضطراب في العلاقات، وفقدان الاحترام المتبادل داخل أفراد الأسرة الواحدة مع غياب التضـامن والتماسـك، الأمر الذي أضـحى يهدد الأسـرة وما تحمله من معاني

[1] الطاهر ياكر، مؤكدات ومهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العالمية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد2، العدد2، 2021، ص159-160.

مقدســـة، والذي اقتحمته ظواهر دخيلة عن تقاليد وأعراف المجتمع العربي عموما، ما نتج عنه ظهور سلوكيات سلبية غير معهودة[1].

وتبرز أهمية الأمن الأســري من خلال انعكاســاتها على تحقيق وتعزيز أمن الأســرة بمختلف تجلياته، والمحافظة على الروابط الأسرية من التفكك والانهيار الذي يسوق الأسرة إلى الإحباط وخيبة الأمل واختلال التوازن الأسري وضياع القيم وتبدد الحقوق، وتنشئة جيل متساهل في الموروثات الاجتماعية، يلغي كل ما لا يتناسب مع هواه، جيل يعتنق مفهوم السلبية والأنانية وحب الذات ولا يشــعر بأي دور له في الحياة، فيتمرد بذلك على قواعد التربية الاجتماعية ويغلق مساحة الحوار ويوصد الأبواب أمام المخالفين، ولا شك أن ذلك يحدث اختلالات كبيرة في كثير من القيم التي تساهم في تماسك الأسرة واستمرارها كالترابط والتراحم والتسامح، ويولد إحباطا ذريعا في نفوس أعضاء الأسرة، مما يؤثر سلبا على تماسك الأسرة ويشكل تهديدا صارخا بأمنها[2].

وإن الأمن الأسري تحقق لأفراد الأسرة الحماية الشاملة التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم، والمشاركة الفاعلة في بناء الأسرة بمختلف أنماط المساهمة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو تربوية أو ثقافية أو غير ذلك مما يعود نفعه لكل أفراد الأســرة، كما تســمح لهم بالقدرة على التفكير، وأخذ القرارات والتحكم في زمام الأمور، وهو ما يتيح لهم إبراز قدراتهم وإبداعاتهم ومهاراتهم العلمية والفكرية، واســتغلال تلك المهارات في تنمية الأســرة والمحافظة على كيانها وأمنها فتسود بذلك التفاعلات الإيجابية البناءة والترابط المنتج بين أفراد الأسرة، ويتولد الانسجام بينهم مما يؤثر إيجابا على سلوكيات الأسرة داخليا وخارجيا، ويسهم بشكل جلي في نشر ثقافة الحوار وتبادل الآراء بين أفراد الأســرة وعدم فرض قناعات معينة، وشــعور كل أفرادها بالثقة واللحمة التي يتقاســمون فيها مهام البيت ويتعودون بها على المشــاركة وروح التعاون وتحمل

---

[1] خيرة بن سويسي، محددات العلاقة بين الأمن الأسري والتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي للدراسات التربوية والأسرية: الأمن الأسري سبيل لتنمية مجتمعية شاملة (رؤى وإشكالات ومقترحات)، مؤسسة منارات الفكر الدولية، إسطنبول، 9-10 شباط 2022، ص317.

[2] عبد العالي قزي، مقومات الأمن الأسري في الشريعة والقانون، ضمن كتاب (الأمن الأسري في ضوء تحديات العصر)، إصدارات مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص46-47.

المسؤولية وعدم الاعتماد على الغير، فتكتمل بذلك سعادتهم ويستتب أمهم، وتقوى الجماعة المسلمة بقوتهم وتأمن بأمنهم، فقوة الجماعة من قوة الأسرة[1].

من المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي والأسري توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عبر حكم عادل وواع يرعى شؤون المواطنين، ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والراحة والمقصود بالاستقرار السياسي توفر حياة عامة دعائمها مبادئ دستورية تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظل أنظمة وقوانين تسهر على تطبيقها أجهزة حكم قادرة وفاعلة، فالحياة السياسية ممارسة الحقوق وإيفاء بالتزامات وتحقيق الأهداف عامة يتوافق عليها المواطنون ويكلون أمر إنفاذها إلى أجهزة حكم إنشاؤها أو ارتضوا بما يسهرون على سلامتها كما تسهر على سلامتهم، يؤازرونها في مهامها كما تؤازرهم في جهودهم[2].

والاستقرار السياسي لا يتم إلا إذا أدرك المواطن ما هو مفروض عليه من واجبات وما هو مطلوب منه من مؤازرة وجهد في سبيل تحقيقه، كما لا يتم الاستقرار السياسي إلا إذا أدركت أجهزة الحكم كافة أن لوجودها مبررات اجتماعية، وأن عليها التزامات نحو المواطنين وجب الوفاء بها، وعملية الإدراك هذه سواء على مستوى المواطن أو الحكم هي نتيجة لتوجيه تربوي أساسي يرمي إلى تنمية الشعور بالمواطنة لدى الأفراد، وإلى تفهم متطلبات الحياة السياسية وتمرس على التعامل معها ومع الحياة العامة، فالحياة السياسية تمرس بالمسؤولية الوطنية وهذا التمرس لا يأتي إلا بالتعلم عبر التوجيه والإرشاد والتحسس بالواجبات تجاه المجتمع والحكم عامة، وهذا ما يفيد الرابطة القائمة بين التربية المدنية والأمن الاجتماعي والأسري عبر الممارسة الصحيحة للحقوق والقيام بالواجبات التي تمليها الحياة السياسية وتوجبها على الفرد والحكم بالسواء[3].

وإن النظام السياسي يشكل أحد مقومات علم المدنيات الذي يدعو علماء النفس والتربية لإدخاله على مستوى العائلة حتى يشب الأولاد وهم مدركون لدورهم في سياسة بلدهم بمفهوم أن سياسة البلد هي إدارته وقيادته ورعاية شؤونه والسهر عليه، لا بمفاهيم أخرى تصور الأشياء

---

[1] المصدر نفسه، ص47-48.

[2] حواوسة جمال، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي (رؤية اجتماعية تحليلية)، دراسات، جامعة بشار، الجزائر، المجلد7، العدد3، 2018، ص145.

[3] حواوسة جمال، مصدر سبق ذكره، ص145.

على غير حقيقتها يقول بها حالم أو عابث أو خارج عن الأصول والأعراف، فالتنشئة السياسية الصحيحة التي تقدمها الأسرة للناشئة يجب أن تركز على مفهوم السلطة بصورة عامة ودورها في الحياة الفردية والعامة، كما يجب أن تركز على السلطة السياسية ووسائل عملها ووسائل الرقابة عليها ودور كل مواطن في ممارسة الحياة السياسية بحيث يحصل تفهم الدور السلطة في انتظام الحياة السياسية والاجتماعية ولدور النظام السياسي في حياة الفرد والمجتمع والدولة[1].

وشهد العراق بعد العام 2003 انعطافاً سياسياً كبيراً نحو التحول الديمقراطي، وكان إحدى مخرجاته عملية التحديث السياسي الذي تمثل في بناء مؤسسات النظام السياسي وفقاً للنموذج البرلماني الاتحادي الفيدرالي، كما تضمن البناء الدستوري العديد من مبادئ النظم الديمقراطية ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مبدأ التداول السلمي للسلطة وإرساء التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن مسارات عملية التحديث واجهت مجموعة من التحديات جعلت من الصعب تحقيق أهدافها في ظل استمرار الولاءات الضيقة والانتماءات المذهبية والعرقية والطائفية على حساب الولاء للوطن إلى جانب استمرار البنى التقليدية على حساب البنى المدنية الحديثة، وهو الأمر الذي يؤدي في حال استمرارها إلى الفشل الحتمي لعملية التحديث السياسي في ظل السعي إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة ومستقرة، كما إن عملية التحديث السياسي سواء على المستوى الدستوري والانتخابي والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ظل من الناحية العملية شكلياً دون مضمون حقيقي، كنتيجة لمجموعة من التحديات الخارجية والداخلية الأمر الذي أدى إلى أن تكون مخرجات العملية التحديثية غير ناجزة في أغلبها، الأمر الذي انعكس سلباً على وحدة واستقرار النظام السياسي[2].

وهناك اسباب كثيرة لعدم الاستقرار السياسي، إذ يعد خطاب الكراهية الموجه من قبل السياسيين وغير السياسيين والتطرف بأنواعه سبب مباشر لعدم هذا الاستقرار، إذ يعتبران مكونان أساسيان لخلق فوضى وتأجيج اضطرابات مجتمعية، وبالتالي انعكاس تأثيره على مسار الدولة

---

[1] المصدر نفسه ص145-146.

[2] خالد طارق عبد الرزاق، التحديث المؤسساتي وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، اكليل للدراسات الانسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العراق، المجلد5، العدد2، الجزء3، 2024، ص1499-1500.

السياسي واستقرارها، إذ يتمخض عن ذلك ظهور العنف والقتل مما ينجم عنها من خلخلة لقيم وافكار وثوابت المجتمع، ويتوضح ذلك في خطابات الكراهية المحرضة للفئات العنصرية والطائفية في العراق، وايضا في الافكار المتطرفة التي اعطت لأصحابها التنامي على حساب حرية المجتمع وتباينه الثقافي والديني مما نتج عنه من أعمال قتل وتشريد كثير من ابناء المجتمع العراقي، وبالتالي تأثيرهما على عدم استقرار الدولة وهذا أنعكس على الأمن الأسري، ولنهوض بالعراق وتقدمه لا بد له من تطبيق الدستور والقانون لمحاربة هذين المفهومين والابتعاد عن خطابات الكراهية والتطرف ونبذ الاختلاف[1].

إن عدم الاستقرار السياسي يولد التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه وهذا ينعكس سلباً على الأمن الأسري، إذ يعد الإرهاب من أكثر الجرائم خطورة وأشدها تحديداً للمجتمع الدولي في سعيه المتواصل لمكافحتها، وتزداد خطورتها بإمكانيات مرتكبيها المتزايدة والمتعاظمة والوسائل الحديثة التي يستخدمونها في اعمالهم التي قد تتخطى أقليم الدولة الواحدة، فضلاً عن الأضرار الفادحة التي تخلفها على مختلف النواحي، وقد أتسمت العمليات الإرهابية بأنها لا تستهدف رجال الأمن أو فئات بعينها، بل طالت المدنيين بشكل واسع مما يتطلب الأمر تبني المفهوم الشامل للأمن، وتفعيل اجراءات الوقاية للقضاء على اسباب الإرهاب، وهذا ما يفسر الاهتمام الذي تبديه المنظمات الاقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في الدعوة إلى منح الأولوية لأمن الانسان كونه سيؤدي بالنتيجة إلى تحقيق امن الدولة، وهذا ما ينعكس سلباً على الأمن الأسري، لذلك فأن الأخير محاولة لتجنب الأخطار التي تحدد الأنسان عبر مجموعة من التدابير الوقائية كمنع الصراعات وبناء السلام والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الساسي وضمان الأمن وغيرها[2].

إن علاقة الاستقرار السياسي بالفرد علاقة وثيقة ترابطية شرطية في كثير من جوانبها، فلا يمكن تحقيق الاستقرار المجتمعي إلا بدولة المواطنة، ومن أجل الوصول إلى الاستقرار

---

[1] سلام داود محمود، تأثير التطرف وخطاب الكراهية على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، بابل، المجلد7، العدد2، 2024، ص105.

[2] ناديه عبد الهادي سوادي هاني، التهديدات السياسية للأمن الإنساني في العراق بعد عام2003، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، العدد17، 2024، ص275.

المجتمعي المستدام في المجتمع العراقي، لابد من تثبيت دعامات دولة المواطنة، وتوطيد ركائزها الأساس، فالنظام السياسي العراقي نظام ديمقراطي تعددي، يكفل الحقوق والحريات لمواطنيه كافة، لذلك يحتاج إلى إصلاحات سياسية ودستورية وتوجيهها بما يتلاءم وشبيهاتها في الدول عريقة الديمقراطية، الأمر الذي يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يفضي بدوره الى تعزيز الاستقرار المجتمعي المستدام[1]، وقد لخص العالم العربي (ابن عاشور) شرط قيام الدولة الفاضلة المهابة بين الدول في توفر شرط الأمن، الذي يتقوم من صلاح الأفراد في خاصتهم، وصلاح المجتمع المتقوم منهم في حال معاملاتهم، وسهولة طباعهم مع المسالمين، ومن الشدة والذب عن حوزتهم أمام العدو، ومن سياسة تدبير جماعتهم، إذ لو تقومت هاته الأصول في المدينة، حصل فيها الأمن، وهو جالب جميع الخيرات لكل أهل المدينة، وجاعلها أفضل، لذلك فواجب الدولة خلق بيئة آمنة لتقوية الأسرة ومساعدتها لتؤدي دورها في ظل سيادة القرار وعزة الكرامة الريادية[2].

وإن الدولة التي تعمل على جانب الاهتمام بالاقتصاد الأسري كعامل من عوامل التنمية، يمكن أن يرسي أساسا حقيقيا لبناء وحدة أسرية متكاملة وقادرة على ترسيخ الأمن والاستقرار، بحيث يصبح الفرد عضوا من أعضاء الأسرة وليس فردا مستقلاً، والعلاقات ضمن العائلة هي ببساطة علاقات بين أعضاء أو عضويات، وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية، يصبح كل فرد في الأسرة مسئولا، ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل عن تصرفات الأفراد الآخرين، بالإضافة إلى تصرفاته الخاصة، لأنه عضو في عائلة أكثر منه فرد مستقل، صحيح أن العصبية العائلية مبنية على رابطة الدم، إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي، أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح، أو كونها

---

[1] احمد محسن عليان المفرجي، المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الواقع وسبل والنهوض)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد60، 2024، ص502.

[2] حنيفة زايدي، مقومات الأمن الاجتماعي وتداعياته على الأمن الأسري رؤية مقاصدية تنموية، الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر2، الجزائر، المجلد12، العدد1، 2024، ص174.

مركزا للنشاط الإنساني[1]، ويهيئ الاستقرار السياسي المناخ الملائم للمجتمع وذلك من خلال وضع خطط التنمية وتنفيذها فضلاً عن توفير الخدمات العامة، وهذا يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، فالاستقرار السياسي والأمني ينعكس بشكل ايجابي على الأسرة والمجتمع، فيكون الدور السياسي له أثر على الأسرة وأمنها والمتمثل بتشجيع وتربية الشباب على الثقافة وحرية إبداء الرأي والتفكير وكيفية الحوار وآدابه وهذه هي الثقافة الديمقراطية[2].

المبحث الثاني: آثر جرائم المخدرات على الأمن الأسري في العراق

إن انتشار المخدرات تعد من الظواهر الأكثر تعقيداً وخطورة على الفرد والمجتمع، وتعد هذه الظاهرة إحدى مشكلات العصر، ومما لا شك فيه أن ظاهرة المخدرات بدأت تحتل مكاناً بارزاً في اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها تؤثر سلبا على الطاقة البشرية في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة، وعليه فإن تعاطي المخدرات وإدمانها من أكثر المشاكل الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع، وتعد من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات اليوم ولاسيما المجتمعات النامية[3]، وأخذت هذه الظاهرة تهدد أمنا وسلامة واستقرار الدول، إذ تعد من المشكلات التي تؤثر على بناء المجتمع وأفراده بما ينتج من ورائها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، كما أنها ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة بعضها يتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع، إذ يعيق هؤلاء عمليات البناء والتطور في كل المجالات[4].

وتعد المخدرات في الوقت الحاضر أحد أكبر الأخطار التي تهدد المجتمعات الإنسانية وتزعزع كيانها واستقرارها لما لها من نتائج سلبية وعقيمة في حياة المجتمعات سواء كان ذلك

---

(1) إكرام زروق، الأمن الأسري في ظل المتغيرات الاجتماعية "الواقع والتحديات"، مجلة ابحاث ميسان، جامعة ميسان، ميسان، المجلد17، العدد 34، الجزء3، 2021، ص453.

(2) حيدر حسين كاظم الشمري، الامن الاسري ضرورة لحماية المجتمع العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، الانبار، المجلد13، العدد خاص، 2023، ص63.

(3) تقى إياد خليل إبراهيم القيسي، الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات دراسة نظرية، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، بغداد، المجلد61، العدد2، 2023، ص458.

(4) علي جلوب عطية، المخدرات أنواعها وأسباب انتشارها وأضرارها ووسائل مكافحتها، مجلة ميسان للأبحاث، جامعة ميسان، ميسان، المجلد19، العدد39، 2024، ص162.

خلال تعاطيها أم الاتجار بها، فالتعاطي يؤثر في أبناء المجتمع وفي انعكاساتهم حول قواعدهم القيمة وعاداتهم وتقاليدهم، إذ قد تؤدي إلى عنف وعدوانية متفجرة أو ضروب من التحلل السلوكي والخلقي، أي أنه يوجد حالة تشكل خطراً جدياً على التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي وعلى التوجه العام للشباب نحو المستقبل، وكما هو الحالة في مجتمعنا العراقي في ظل انتشار ظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات والوضع السياسي المتقلب، إذ أدت هذه الظاهرة دوراً كبيرا في زعزعة أمن واستقرار المجتمع ، فخطورة انتشار ظاهرة التعاطي لا تكمن في الخسائر البشرية المادية التي تخلقها فقط، بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب على المجتمع توفيره لأفراده، إذ ساعدت هذه الظروف على ظهور سلوكيات سلبية وجرائم لم يألفها مجتمعنا من قبل، أو لم تكن بهذه الحدية، وكان من أبرزها غسيل الأموال والابتزاز الإلكتروني والاتجار بالبشر، وأن زيادة الجريمة والسلوك المنحرف ذات علاقة وثيقة بتعاطي المخدرات وانعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع، وقد ساعدت هذه الظروف على حدوث ضغوطات اجتماعية ونفسية بين الشباب وبين بقية أفراد المجتمع وقد شجع ذلك في أن يقع بعض هؤلاء الشباب في السلوك المنحرف وذلك للهروب من هذه الضغوطات لأنها تركت آثارا مدمرة في نفسية الأفراد، وأن تعاطي المخدرات يعد في حد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون فتناولها فيه ضرر كبير فهي تدمر الشخص وتحد من إنتاج المجتمع[1].

ويؤدي تعاطي المخدرات آثاره على الأمن الأسري، ومنها الآثار الأمنية إذ يهتز الكيان السياسي لأي دوله اذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل اقليمها، وثبت أن كثير من المناطق التي يتم زراعه المخدرات فيها انها لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها، اما لاعتبارات جغرافية أو قبليه، وهناك روابط وثيقه بين الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب آخر، كما يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الدولة إلى الاستعانة بقوات مسلحه أجنبيه للحفاظ على كيانها، وقد حدث مثل هذا في احدى دول أمريكيا اللاتينية، اذ توجد عصابات الزراعة الكوكا وانتاج مخدر الكوكايين وتهريبه إلى الدول الأخرى، وهي عصابات عالية التنظيم ولديها اسلحه متقدمة ووسائل نقل حديثه حتى أن هذه العصابات بحوزتها قواعد

---

[1] عقيل عبد جالي وهدى كريم مطلك، المخدرات وتهديد الامن المجتمعي في العراق، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد105، الجزء2، ص106-107.

عســكريه ومهابط طائرات، وقد ســيطرت هذه العصـــابات على مناطق زراعية للكوكا والقنب، ومنعت القوات الحكومية من دخولها، الأمر الذي دعا إلى الاستعانة بقوات اجنبيه (قوات الجيش الأمريكي)، فمهربو المخدرات والمتاجرون بها لا يؤمنون بدين او عقيده، ولا ينتمون إلى وطن، وليس لديهم انشغال سوى التفكير في المكسب المادي غير المشروع من وراء الاتجار بالمخدرات فهم على استعداد لبيع انفسهم واسرهم وأوطانهم وشعوبهم مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات وتهريبها فيفشون الاسرار ويقدمون المعلومات للأعداء، مما يجعل المتعاطي فريسه سهله للعدو ومخابراته، فالمخدرات أيا كان نوعها فهي مواد ذات خطورة كبيره واضرارها تشل المجتمع وتضر به وبأخلاقه واستقراره وامنه[1].

ونتيجة التوترات والانقلابات السياسية يزداد التناحر والتصادم ويكثر الاضطراب والقمع الاجتماعي وتصبح بنية المجتمع غير مستقرة، ومثل هكذا ظرف تفتح الباب واسعاً أمام انتشار المخدرات[2]، وقد تبين أن هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي، فالمجموعات الارهابية تلجأ إلى الطرق غير المشروعة كليا لتنفيذ مخططتها، وعندما أصبحت محاصـــرة دولياً ومحلياً من حيث التمويل، نتيجة الرقابة الشـــديدة المفروضـــة عليها، وبعد أن تجمدت أرصدتها وارصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بأعمال ارهابية فأن السبيل الوحيد لهم هو الاتجار بالمخدرات لبناء قوتهم في ضـــل الصـــعوبات التي تواجهها دول العالم من حيث تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الأخير خطرا الأمن القومي والدولي[3]، كما يؤدي انتشار المخدرات وتفشيها بين الافراد المجتمع إلى انحراف بعض الموظفين القائمين بالخدمات العامة للعمل بتجاره المخدرات رغبه في الثراء السريع أو من أجل الحصول على رشاوي لقاء سكوتهم على مرور

---

[1] ورقاء محمد رحيم، الاســـتراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة إكليل للدراســـات الانسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، بغداد، المجلد5، العدد2، الجزء3، 2024، ص1517.

[2] تقى إياد خليل إبراهيم القيسي، مصدر سبق ذكره، ص461.

[3] حميد ياســـر الياســـري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة واسط، وأسط، العدد21، 2015، ص257.

المواد المخدرة، كما يحاول العدو الحصول على اسرار الدول العسكرية عن طريق دفع المسؤولين للتعاطي واستخلاص المعلومات منهم[1].

ومن الأمور ذات الخطورة البالغة على نظام الأسـرة العراقية وتماسـكها، انتشـار جرائم المخدرات المؤدية إلى التأثير على المستوى الاقتصـادي والصـحي والتعليمي والغذائي والنفسـي والجسدي على أفرادها، ومن ثم انعكاسه على الأمن المجتمعي بصورة واضحة، ومن أهم الآثار السـلبية لجرائم المخدرات على الأسـرة العراقية ارتفاع أعداد المدمنين والموقوفين والمحكومين، الذين هم في الغالب أحد أعمدة الأسرة، وكذلك فإن انتشار هذه الجرائم بين الأسر يؤدي إلى تزايد حالات العنف الأسـري، فشـهد العراق عام 2021 تسـجيل (16861) حالة عنف أسـري لدى مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري التابعة لوزارة الداخلية، إذ بلغ عدد حالات العنف الأسـري بسـبب المخدرات (7238) حالة، بنسـبة (43%) من مجموع حالات العنف الأسـري الكلية في العراق، إذ جاءت أعلى الفئات من حيث تعرضها إلى العنف الأسري بسبب المخدرات، هي فئة النسـاء بنسـبة بلغت (68,6%) من المجموع الكلي لحالات العنف الأسـري بسـبب المخدرات، ثم تلتها فئة كبار السن بنسبة مقدارها (19%)، من ثم فئة الاطفال التي بلغت نسبتهم (12,4%) من المجموع الكلي الحالات العنف الأسري بسبب المخدرات[2].

وتعد الجريمة من المخاطر الاجتماعية التي هتكت بالمجتمع العراقي، وأن للمخدرات دوراً كبيراً في ارتفاعها، ومن خلال الوقوع تحت تأثير المخدرات يقبل هؤلاء المجرمون على ارتكاب جرائمهم دون تردد و دون إدراك لما سـيفعلونه، وإن عدد الجرائم المرتكبة في العراق كالقتل والخطف والسلب واقتحام المنازل والاغتصاب وسرقة السيارات، فضلاً عن جرائم الشروع بالقتل للمدة (2008– 2021) بلغت (67126) جريمة التي ارتكبت منها تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية بلغت (8901) جريمة، مشـكلة بذلك نسـبة مقدارها (13,2%) من مجموع الجرائم الكلي في العراق، إذ سجلت أعلى نسبة للجرائم المرتكبة بفعل المخدرات في عام 2021

[1] ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص1517.

[2] ماهر حيدر نعيم الجابري ولطيف كامل كليوي، أثر جرائم المخدرات في الأمن الإنسـاني العراقي الأمن الاجتماعي إنموذجاً، مجلة ذي قار للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ذي قار، المجلد13، العدد2، 2023، ص672.

بنسبة (30%) من مجموع الجرائم الكلي(ينظر جدول رقم 1)، وإن تزايد عدد الجرائم في العراق بصورة عامة، وتلك المرتكبة بفعل المخدرات بصورة خاصة، لها تأثيرات جيوبولتيكية كبيرة على الأمن المجتمعي للإنسان العراقي، فمن جهة تجعله فاقداً لحقوقه المجتمعية وممارسة حياته ونشاطاته بصورة آمنه، ومن جهة أخرى تجعل ثقة المجتمع مهزوزة بمنظومته المجتمعية، مما يتولد من ذلك مجتمع مفكك فاقد لأبسط مقومات أمنه الإنساني[1].

الجرائم المرتكبة بتأثير المخدرات في العراق

السنة	الجرائم الكلية	جرائم المخدرات	النسبة المئوية%
2008	6457	732	%11.3
2009	6701	695	%10.3
2010	5626	611	%10.8
2011	5212	595	%11.4
2012	4075	501	%12.2
2013	4915	488	%9.9
2014	5008	523	%10.4
2015	4300	490	%11.3
2016	4400	566	%12.8
2017	4650	574	%12.3
2018	4700	640	%13.6
2019	4180	880	%21
2020	4700	940	%20
2021	2202	666	%30

المصدر: ماهر حيدر نعيم الجابري ولطيف كامل كليوي، مصدر سبق ذكره، ص678-679.

وأن عدد حالات الطلاق التي حدثت بفعل جرائم المخدرات تراوحت ما بين (20-25%) من مجموع حالات الطلاق الكلي للمدة (2015) - (2021)، وإن عدد حالات الطلاق الكلي

[1] ماهر حيدر نعيم الجابري ولطيف كامل كليوي، مصدر سبق ذكره، ص677-678.

التي حدثت خلال المدة (2015- 2021)، بلغت (492544) حالة، إذ بلغت حالات الطلاق بفعل المخدرات وجرائمها (116402) حالة، مسجلة بذلك نسبة بلغت (23,6%) من المجموع الكلي لحالات الطلاق في العراق، وأن ارتفاع حالات الطلاق بفعل المخدرات وجرائمها في العراق ، فإن ذلك يعد دليلاً واضحاً على التأثير الكبير الجرائم المخدرات على الأمن الأسري والمجتمعي العراقي، من خلال ضربه لأقوى أصرة اجتماعية، ألا وهي أصرة الزواج، الأمر الذي يضع المجتمع أمام تحديات كبيرة ناتجة من تفاقم ظاهرة جرائم المخدرات وتأثيراتها على الأمن الإنساني العراقي، وانعكاس آثارها الجيوبولتيكية على الدولة، بإخراجها دولة ضعيفة مجتمعياً وسياسياً[1].

وإن تحقيق الأمن الأسري والإنساني، لا بد من بناء مجتمع متماسك متكاتف ذي قوة وجودية نستطيع أن نسميها قوة المجتمع الذاتية، التي يتم اكتساب أغلبها بوجود المؤسسات المجتمعية القائم عملها على تقييم وتقويم العمليات الاجتماعية وتقديم النصح والإرشاد والبرامج الخاصة بتلك الأمور، والعمل على توفير معظم الحاجات الأساسية والضرورية للمجتمع، وبالنتيجة بروز مجتمع مستقر ومزدهر ومتقدم، يمتلك صفات مشتركة أهمها حب الوطن، فالمجتمع الذي تتوفر فيه متطلبات تحقيق الأمن ومن بعدها توفير الأمان، فنلحظ انعكاس ذلك على سلوكيات ومنجزات ودرجة تقدم ذلك المجتمع، مما يؤدي إلى انبعاث الطمأنينة في نفوس أفراده، وخلق الحوافز للعمل والإبداع في شتى المجالات وبالأخير تأمين جميع أبعاد الأمن المجتمعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية[2].

المبحث الثالث: تأثير الفقر والبطالة على الأمن الأسري

يعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وبيث الخوف والقلق، ولاسيما لدى الاطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم، إذ تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير[3]، وأكدت الكثير من

---

[1] المصدر نفسه، ص680-681.

[2] ماهر حيدر نعيم الجابري ولطيف كامل كليوي، مصدر سبق ذكره، ص674.

[3] الطاهر ياكر، مصدر سبق ذكره، ص171.

الدراسات الاقتصادية أن الأسباب الرئيسة للانحرافات الاجتماعية تنبع جميعها من العوامل الاقتصادية وعلى رأسها الفقر، والأخير أثراً واضحاً في انحراف أو استقامة أفراد الأسرة، كما أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية، وإلى التفكك الأسري من ناحية أخرى، وقد يحقق الدخل مطالب الأسرة المادية، لكنه لا يحقق لها الشعور بالأمن أو الإشباع النفسي والاجتماعي[1].

وتساهم الحروب والنزاعات في عدم الاستقرار، وما ينتج عنها من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها، وبالتالي السير نحو فقر، ولقد ادت الحروب والنزاعات الى ظهور مجتمعات معسكره من خلال تأثير القوه المسلحة وتمخض عنها استنزاف ثمن اقتصادي كبير من اقتصاديات الوطنية لأغلب البلدان النامية، وفرضت هذه الحروب ثمنا اقتصاديا باهظا من خلال الانفاق العسكري الذي اثقل كاهل ميزانيه العراق في الوقت الذي تحمل فيه الموارد المنفقة على القوات المسلحة تكلفة فرصه بديله مرتفعة، لأنها تعني ضياع فرص الاستثمار التي يمكن ان تستغل في زياده الطاقة الإنتاجية الاقتصاد وتطور عجله التقدم والنتيجة ستكون ضررا وخساره الطبقات الفقيرة[2]، كما يترتب على تراجع اقتصاد البلد ظهور البطالة التي تتمثل بعدم استخدام المجتمع قوة العمل فيها استخداما كاملا، فيكون الناتج الفعلي في المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا يؤدي إلى تدني اقتصاد المجتمع، بسبب زيادة كثافة السكان أو قلة بناء المصانع أو سوء التخطيط التعليمي وعدم التنسيق مع سوق العمل، فالعلاقة ما بين الفقر والبطالة علاقة طردية فكلما زادت نسبة البطالة زاد الفقر، وكلما قلت نسبة البطالة قل الفقر، وهذا ينعكس بدوره على الأسرة والمجتمع والدولة[3].

وتعد إشكالية البطالة من كبريات المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول، إذ تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وإلى عدم الاستقرار السياسي، ناهيك عن الآثار

---

[1] حواوسة جمال، مصدر سبق ذكره، ص144.

[2] أحمد هاشم لفته وهبى علي حسين، المهددات الاجتماعية والنفسية للفقر، نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، العراق، المجلد42، العدد13، 2024، ص425.

[3] حيدر حسين كاظم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص71

الاجتماعية السلبية الناتجة عنها والتي تنعكس على سلوك الأفراد، والتي تهدد الأمن الأسري[1]، إذ تنطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه من دون جدوى، فتثير الشعور بالإحباط لديهم، ويُعقد مشكلة البطالة تفاقمها واستمرارها فضلاً عن ارتفاع نسبة الاعالة فرض مشكلة متعددة الأبعاد بالنسبة لأي مجتمع لانحرافها عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الانسان، إذ يصبح العاطلين عن العمل في مواجهة خيارين الأول الانحراف السلوكي والتمرد على السلطة وعدم الامتثال للقانون فترتفع معدلات الجريمة ويضعف الشعور بالانتماء الوطني وتتصاعد الكراهية تجاه المجتمع والسلطة وصولا إلى ممارسة العنف أو الانخراط في الارهاب، والخيار الثاني هو هجرة العاطلين عن العمل خارج البلد ويمثل اصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العليا النسبة الكبيرة من المهاجرين فيصبح البلد امام تحدي هجرة العقول والكفاءات بسبب تدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل وانتشار البطالة[2].

وألقى الفقر بظلاله على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العراق، إذ ادت الاوضاع السياسية والأمنية الى تدهور الهيكل الاقتصادي وتراجع معدلات النمو مما زاد من معدلات الفقر والبطالة معا، وأن ما يميز الفقر في العراق هو الفقر المتعدد الأبعاد، فبالإضافة إلى تدني مستوى الدخل توجد عوامل شتى تسهم في الحرمان الذي يعانيه الفقراء، منها الافتقار إلى كل من التعليم والصحة، والسكن والتمكين والعمل والأمان الشخصي، وهذا ما يؤثر على الأمن الأسري التي تنعكس بدورها على بناء الدولة[3].

ويعد الفقر عاملاً مهماً في عدم الاستقرار السياسي لأي دولة، وذلك لان أحد مهام الدولة هي تلبية احتياجات افراد المجتمع الذي تحكمه، وعدم تلبية تلك الاحتياجات يؤدي إلى تولد سخط شعبي تجاه النظام السياسي القائم، يتم التعبير عن هذا السخط بعده اشكال منها

---

[1] إكرام زروق، مصدر سبق ذكره، ص451.

[2] ورقاء محمد رحيم، ظاهرة الفقر في العراق بعد العام 2003، مجلة جامعة الدفاع، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، العدد4، 2023، ص285.

[3] حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد21، العدد76، 2023، ص101-102.

مظاهرات سلمية أو غير سلمية أو تفشي مظاهر العنف والاضطرابات، وهذا ما حدث في العراق بعد عام 2003، إذ عانى من عدم استقرار سياسي نتيجة اخفاق والقصور في أداء النظام السياسي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وتردي الواقع المعاشي والاقتصادي والتعليمي والخدمي وانعدام توافر فرص العمل للمواطن العراقي، مما دفع بعض من فئات الشعب العراقي إلى الخروج بمظاهرات، كان من ابرزها مظاهرات 25 تشرين الأول 2019 التي كانت في بدايتها مطالبة بأجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بسيطة تتمثل في توفير الخدمات وفرص العمل للشباب، إلا انها تحولت بعد مدة إلى مطالب شاملة تتطلب إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية[1].

ويعد الفقر أحد الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى الانضمام لمجموعات الإرهابية، فعندما لا يجد الفرد ما يضمن له العيش الكريم واللائق به وبإنسانيته والذي يمكنه من استمرار حياته عبر توفير مقوماتها الأساسية، وحينما لا تتوفر له ذلك تتهيأ له الأرض الخصبة للتطرف والكسب غير المشروع ، لذا كان الفقر في العراق دورا في انضمام عدد من الأفراد إلى الجماعات الإرهابية ، إذ إن الخلل في توزيع الثروة ترتيبا غير واضح وفيه خلل كبير عد بوصفه واحد من اهم الازمات التي واجهها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003[2]، وبدوره هذا ينعكس سلباً على الأمن الأسري في المجتمع العراقي وتأثيراتها السياسية على بناء الدولة.

وهناك معوقات اساسية للتنمية المجتمعية كالفساد الاداري والمالي والاستغلال الثروات والاسراف الحكومي الغير الهادف والافتقار التخطيطي التنموي لأجهزة الدولة وغياب التنسيق بين الحكومة والمواطن والبطالة المفرطة وخط فقر في تنامى بالعراق كلها اسباب ادت إلى انتشار مظاهر التسول والتشريد في المجتمع وأثرت سلبا على التنمية المجتمعية، وأن مظاهر التسول والتشريد في العراق قد انتشرت لأسباب منها البطالة والفقر والعنف والتفكك الأسري وتردي الأوضاع الامنية والنزوح، وبالتالي أدت إلى بروز مظاهر التسول في المجتمع العراقي، إذ اعداد كبيرة من المتسولين والمشردين في الشوارع والطرقات وامام الجامعات والاماكن العامة لكسب عطف المارة وطلب المساعدات المادية واستغلال مظاهر الاعاقة الجسدية أو انتحال صفة

[1] ورقاء محمد رحيم، ظاهرة الفقر في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص288.

[2] ورقاء محمد رحيم، ظاهرة الفقر في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص289.

المريض أو اليتم واصطحاب اطفال مشوهين طلبا للكسب المادي الغير المشروع، وأن الآثار الناجمة عن مظاهر التسول في المجتمع العراقي قد انتشر كمهنة لكسب إيرادات مستمرة وبدون جهد، والبطالة المتفاقمة وفقدان المعيل لفقدان الاستقرار وانعدام الأمن والحروب والنزوح والفقر والنزوح، وانتشار ظاهرة الانحراف السلوكي بين المتسولين والاستغلال الجنسي وتجارة المخدرات والاتجار بالأطفال، وهذه ظاهرة تنعكس سلباً على الأمن الأسري[1].

ولظاهرة التسول الاثر الكبير على الامن الانساني والاقتصادي والاجتماعي، فالتسول ظاهرة اجتماعية سلبية منتشرة في العراق بسبب تردي الأوضاع المعيشية لبعض فئات المجتمع الذين يمارسون مهنة التسول يمتهنون السرقة وفق اليات وبرامج منظمة وهي بالحقيقة مأساة انسانية خطيرة واثارها كبير، ومنها تفشي البطالة بشكل واسع سهلت امتهان التسول والتي تعد وظيفة مربحة وسهلة للحصول على الاموال دون عناء والحصول على الأموال بشتى الاساليب الاذلال، وبهذا برزت فئة التسول الطفيلي التي تنشأ جيل المتسولين ضعيف الإيمان بالله وانشاء عصابات وشبكات ووسطاء المتسولين مع زيادة معدلات الجريمة والانحراف بين الاحداث، وهذا الجيل دليل ضعف الدولة في دعم ورعاية المجتمع من مجتمع المتسولين المنافي للمبادئ الانسانية والقيم الاخلاقية، وأن مستوى القوة الاقتصادية للدولة والقدرة العسكرية وخلق سوق انتاج واقتصاد قوي كلها آليات بيد الحكومة الخلق استراتيجية وسياسة المائية قوية، لان الاقتصاد حجر الزاوية للاستقرار في المجتمع ورصانة القيم والعادات والاخلاق واحترام الأسرة والعمل بقوانين عقابية رادعة للحد من مظاهر التسول[2].

وتعد ظاهرة التسول من الآفات الاجتماعية الخطيرة، ومن أهم أسباب انتشار ظاهرة التسول في العراق ظهور أنماط متعددة من الجرائم، وهناك قرائن وظواهر ساعدت على انتشار التسول كالبغاء والدعارة والاتجار بالأطفال والخطف والمخدرات، إذ ارتبطت ظاهرة التسول بالانحراف الاجتماعي الذي برز في المجتمع العراقي الناتج من عدة مشكلات اجتماعية وظروف اقتصادية، وانتشرت ظاهرة التسول بصورة كبيرة في العراق خلال الأعوام الأخيرة، وذلك يعود إلى

---

[1] دلال صادق احمد، التنمية المجتمعية وتحديات الامن الانساني لمظاهر التسول في العراق، مجلة جامعة بابل، جامعة بابل، بابل، المجلد29، العدد9، 2021، ص5.

[2] المصدر نفسه، ص6.

عدة أسباب منها الاقتصادية الناتجة من ارتفاع نسب الفقر في العراق، وسياسية ناتجة من توالي الأزمات، وأمنية ناتجة من انتشار الإرهاب في مناطق عدة من العراق، فضلاً عن الاجتماعية، الأمر الذي تمثل باستغلال هؤلاء المتسولين من قبل تجار المخدرات والعمل على زيادة أعدادهم ومن ثم استخدامهم وسائل نقل وتخزين للمخدرات مستغلين بذلك صغر أعمار أغلبهم وتوافر العنصر النسائي فيما بينهم، مما أدى إلى ازدياد اعداد المتسولين، بحسب وزارة الداخلية العراقية المديرية العامة للشرطة المجتمعة، فإن أعداد المتسولين في العراق قد تجاوز (100) ألف متسول في عام 2021، إذ يشكل الذكور (56%) منهم، أما الاناث فشكلت (44%)، وإن (15%) منهم قد مارسوا هذه المهنة بسبب فقدان أولياء أمورهم فقاموا بارتكاب جرائم المخدرات، وإن ما يقارب (3%) منهم قد تم اعتقالهم بسبب اشتراكهم بعمليات نقل وبيع المخدرات[1].

الخاتمة

إن الأمن الأسري يعني تحقيق لأفراد الأسرة الحماية الشاملة التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم، والمشاركة الفاعلة في بناء الأسرة بمختلف أنماط المساهمة، ومن المقومات الأساسية للأمن الأسري توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عبر حكم عادل يرعى شؤون المواطنين، والاستقرار السياسي لا يتحقق إلا إذا أدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، كما لا يتم الاستقرار السياسي إلا إذا أدركت مؤسسات الدولة أن لوجودها مبررات اجتماعية، وأن عليها التزامات نحو المواطنين وجب الوفاء بها، ويهيئ الاستقرار السياسي المناخ الملائم للمجتمع عبر وضع خطط التنمية وتنفيذها، فضلاً عن توفير الخدمات العامة، وهذا يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، فالاستقرار السياسي ينعكس بشكل ايجابي على الأسرة والمجتمع، والمتمثل بتشجيع وتربية الأفراد على الثقافة وحرية إبداء الرأي والتفكير وكيفية الحوار وآدابه وهذه هي الثقافة الديمقراطية، وإن علاقة الاستقرار السياسي بالأمن الأسري علاقة وثيقة ترابطية شرطية في كثير من جوانبها، فلا يمكن تحقيق الاستقرار المجتمعي إلا بدولة المواطنة، ومن أجل الوصول إلى الاستقرار المجتمعي المستدام في المجتمع العراقي، لابد من تثبيت دعامات دولة المواطنة، وهناك اسباب كثيرة لعدم الاستقرار السياسي في العراق، إذ يعد خطاب الكراهية والتطرف بأنواعه سبب مباشر لعدم هذا الاستقرار، إذ يعتبران مكونان أساسيان لخلق فوضى

[1] ماهر حيدر نعيم الجابري ولطيف كامل كليوي، مصدر سبق ذكره، ص676.

وتأجيج اضطرابات مجتمعية، وبالتالي انعكاس تأثيره على مسار الدولة واستقرارها، إذ يتمخض عن ذلك ظهور العنف والقتل مما ينجم عنها من خلخلة لقيم وافكار وثوابت المجتمع، وهذا أنعكس على الأمن الأسري، ولنهوض بالعراق وتقدمه لا بد له من تطبيق الدستور والقانون لمحاربة هذين المفهومين والابتعاد عن خطابات الكراهية والتطرف ونبذ الاختلاف، كما أن انتشار المخدرات تعد من الظواهر الأكثر تعقيداً وخطورة على الفرد والمجتمع، وأخذت هذه الظاهرة تهدد أمنا وسلامة واستقرار الدول، بما ينتج من ورائها من آثار سيئة، فخطورة انتشار ظاهرة المخدرات لا تكمن في الخسائر البشرية فقط، بل بفقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب على المجتمع توفيره لأفراده، إذ يؤدي تعاطي المخدرات آثاره على الأمن الأسري، ومنها الآثار الأمنية إذ يهتز الكيان السياسي لأي دوله اذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل اقليمها، كما يعد الفقر والبطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الأمن الأسري، إذ يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وغيرها الأمر الذي يهدد قيم المجتمع، كما يعد الفقر عاملاً مهماً في عدم الاستقرار السياسي لأي دولة، وذلك لان أحد مهام الدولة هي تلبية احتياجات افراد المجتمع الذي تحكمه، وعدم تلبية تلك الاحتياجات يؤدي إلى تولد سخط شعبي تجاه النظام السياسي القائم، وهذا ما حدث في العراق بعد عام 2003، إذ عانى من عدم استقرار سياسي نتيجة اخفاق والقصور في أداء النظام السياسي وتردي الواقع المعاشي، مما دفع بعض من فئات الشعب العراقي إلى الخروج بمظاهرات، كان من ابرزها مظاهرات 25 تشرين الأول 2019 التي كانت في بدايتها مطالبة بأجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بسيطة تتمثل في توفير الخدمات وفرص العمل للشباب، إلا انها تحولت بعد مدة الى مطالب شاملة تتطلب إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.